وفق رغبته وهواه مناسبة وصالحة لمشروعه اذا لم يوافق مالك تلك الارض على بيعها له.

وتعزيزاً لـ «أحقية» النهب واضفاء الشرعية عليه فقد استنت قانوناً خاصاً بذلك، في اطار تمكين اصحاب المشاريع من الحصول على مقومات اقامة مشاريعهم، هو قانون نزع الملكية الذي سبق وذكرناه، معتمدة في ذلك على ما حملها اياه صك الانتداب من مسؤوليات لجهة تمكين اليهود من اقامة وطنهم القومي، حيث جاء في المادة الحادية عشرة: «ان على حكومة الانتداب ان تضع ما يلزم من الاحكام لاستملاك اي مورد من موارد البلاد الطبيعية او الاعمال والمصالح والمنافع العمومية، ويمكن لها ان تتفق مع الوكالة اليهودية لانشاء او تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة ما دامت الادارة لا تتولى هذه الامور مباشرة».

وفي اطار هذه السياسة، قامت حكومة الانتداب البريطاني بتسمية تلزيم استثمار الموارد الطبيعية «التزامات»، وعرفتها بانها الاذن الصادر من الادارة الى احد الافراد او الشركات لاستغلال مورد من موارد الثروة الطبيعية. وقدمت السلطات الى الشركات الصهيونية كل الامتيازات ذات الاهمية الخاصة سواء من الناحية الاقتصادية ام من الناحية الاستراتيجية، وكان من ابرزها امتياز الكهرباء.

امتياز شركة الكهرباء الفلسطينية

كانت الحكومة العثمانية قد منحت اليوناني مافروماتيس امتيازاً لتوليد الكهرباء في فلسطين، ولكن الاوضاع التي كانت تعيشها فلسطين، في اواخر العهد العثماني، حالت دون ان يحقق خطوات عملية في هذا السبيل. وبعد ان احتلت بريطانيا فلسطين، واستتبت الاحوال فيها، طالب مافروماتيس بريطانيا بذلك، واودع طلبه للامتياز لدى وزارة المستعمرات سنة ١٩٢٠، ولكن طلبه رد اليه، بحجة وجود طلب امتياز صهيوني، وقد نصح بأن يتفاهم مع الصهيونيين حول ذلك، ولكنه تقدم بقضية إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي، وثبت امتيازه، ولكنه حصر بمنطقة القدس[٢٥].

وتعود اسباب ذلك الى ان بنحاس روتنبرغ الذي كان يشغل منصب وزير الشرطة في حكومة كيرنسكي، ثم هاجر الى فلسطين بعد انتصار ثورة اكتوبر الاشتراكية سنة ١٩١٧، وضع مشروعاً لتزويد فلسطين بالكهرباء على اساس تجاري عرف باسم مشروع روتنبرغ الكهربائي؛ ثم ذهب الى بريطانيا وعرضه على الزعماء الصهيونيين، وأجرى مباحثات حول ذلك مع الحكومة البريطانية. وقد تمكن، في النهاية، من اقناع ونستون تشرشل بصفته وزيراً للمستعمرات لاقراره في سنة ١٩٢١. ثم الف شركة عامة للكهرباء برأسمال قدره مليون جنيه، يدفع منه ٢٠٠ ألف جنيه على الاقل في غضون العامين الأولين لمباشرة عمل الشركة، واعلن عن تأسيس الشركة وتسجيلها رسمياً العام ١٩٢٣. وبموجب ذلك، حصل روتنبرغ على امتيازين: أولهما لاستخدام مياه حوض العوجا لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها للانارة والري في قضاء يافا وقد عرف باسم امتياز محطة ياركون للقوة، والذي صدقه المندوب السامي هربرت صموئيل في ١٩٢١/٩/١٢؛ واما الامتياز الآخر، فقد منح في ١٩٢٦/٣/٥ لشركة الكهرباء الفلسطينية لأجل استخدام مياه نهر الاردن واليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية وتوريدها.